صندوق النقد الدولي يحذر من مخاطر ما يحدث على الدول محدودة الموارد

أسعار القمح هادئة رغم رفض موسكو تمديد اتفاق الحبوب

توقعات بارتفاع الإنتاج خلال العام الحالي عن مستوياته في الموسم الماضي وأن يصل إلى 796 مليون طن

الكرملين أكد أن روسيا ستعود على الفور للعمل بالاتفاقية بمجرد تلبية مطالبها

«وكالات» حذر صندوق النقد الدولي، أمس الأول الأربعاء، من أن انسحاب روسيا من الاتفاق الذي يسمح بمرور الصادرات الأوكرانية عبر البحر الأسود يفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمي، ويخاطر بزيادة تضخم أسعار الغذاء، خاصة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل.

وقال متحدث باسم الصندوق إن المؤسسة المالية الدولية ستواصل المراقبة الدقيقة للتطورات الراهنة في المنطقة، وتأثيرها على الأمن الغذائي العالمي.

وأعلنت روسيا، الاثنين، عن تعليق مشاركتها في اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، الذي يسمح بتدفق الحبوب من أوكرانيا إلى دول في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا.

وجاء الإعلان عن القرار الروسي على لسان المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، في مؤتمر عبر الهاتف مع الصحافيين، مضيفاً أن روسيا ستعود إلى الاتفاق بعد تلبية مطالبها.

وقال بيسكوف: «عندما يتم تنفيذ جزء اتفاق البحر الأسود المتعلق بروسيا، ستعود على الفور إلى تنفيذ الاتفاق».

وحذرت روسيا، الثلاثاء، أوكرانيا من مساعيها لمواصلة تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، مشيرة إلى أنه لم تعد هناك «ضمانات أمنية» بعد انتهاء العمل باتفاق كان يتيح نقلها رغم الحرب.

وشهدت مدينة إسطنبول التركية قبل عام توقيع اتفاق مبادرة الشحن الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية، بين كل من روسيا وأوكرانيا بوساطة تركيا والأمم المتحدة.

ونص الاتفاق على تأمين صادرات الحبوب العالقة في الموانئ الأوكرانية على البحر الأسود، ما سمح بتصدير ما يقرب من 25 مليون طن من الذرة والقمح وحبوب أخرى، لمعالجة أزمة نقص الغذاء العالمي، التي لاحت في الأفق بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

والاثنين الماضي، رفضت موسكو تمديد اتفاقية نقل الحبوب الأوكرانية التي تنتهي في اليوم ذاته، بسبب ما وصفته بـ«إعاقة القيود والعقوبات المفروضة عليها، على خلفية الحرب الدائرة مع أوكرانيا، صادراتها من المواد الغذائية والأسمدة»، وهي منتجات تعتبرها

ورغم المخاوف الكبيرة التي تنتاب الدول من تداعيات عدم تجديد روسيا لاتفاقية الحبوب الأوكرانية، فإن الآثار على أسعار الغذاء العالمي قد لا تصل إلى مستويات الكارثة مثلما حدث في الأشهر الأولى التي تلت غزو روسيا لأوكرانيا، وذلك لأن الإنتاج العالمي من الحبوب أفضل مما كان عليه في العام الماضي.

وحسب بيانات بورصة شيكاغو قفزت العقود الآجلة للقمح في مجلس شيكاغو للتجارة بنسبة 2.7% إلى 6.80 دولارات للبوشل (وحدة قياس) في نهاية تعاملات الاثنين، وارتفعت العقود الآجلة للذرة الشامية بنسبة 0.94% لتصل إلى 5.11 دولارات للبوشل بسبب مخاوف التجار من نقص المعروض من القمح.

وتشير بيانات بورصة شيكاغو إلى أن أسعار القمح تخلت عن المكاسب في التعاملات الصباحية الثلاثاء الماضي، قبل أن تعاود الارتفاع بنحو 8 دولارات إلى 662.25 دولارا للطن المتري مقارنة بسعر الإغلاق يوم الاثنين البالغ 652.75. وحسب خبراء، ربما تتراوح الأسعار حول هذا المستوى خلال الأسبوع الجاري.

ما يدعم عدم حدوث قفزات في أسعار الحبوب الإشارات الصادرة من موسكو وأنقرة وواشنطن، فقد قالت وزارة الخارجية الروسية الثلاثاء إن الوزير سيرغي لافروف ناقش مع نظيره التركي هاكان فيدان سبل تصدير الحبوب الروسية عبر طرق «لن تكون عرضة للتخريب من جانب كييف أو الغرب».

وقالت الولايات المتحدة إنها ستواصل العمل مع دول أخرى لضمان نقل الحبوب من أوكرانيا بعدما انسحبت روسيا من اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود.

وبالمقارنة مع أسعار القمح في العام 2022، لا تزال الأسعار منخفضة بنسبة 54% عن أعلى مستوى سجلته على الإطلاق في مارس من العام 2022 بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، بينما تراجعت أسعار الذرة الشامية بنسبة 37% عما كانت عليه في أبريل من العام الماضي 2022، عندما وصلت إلى أعلى مستوى لها في 10 سنوات.

وفي مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، أكد إبراهيم عشماوي، مساعد وزير التموين والتجارة الداخلية، أن قرار روسيا وقف اتفاقية الحبوب أدى إلى زيادة أسعار الحبوب. لكنه قلل من تأثر مصر بالقرار، قائلا في تصريحات صحافية إن مصر لديها من الصوامع ما يكفي لأكثر من 6 أشهر، كما أن لديها سعة تخزينية تصل إلى 5 ملايين طن من القمح.

وقال إن مصر كانت تستفيد من الاتفاقية، وإن القرار الروسي يُحدث تأثيراً بشكل ما، لكن خلال الأشهر القادمة لن تتأثر الدولة المصرية من القرار الروسي نتيجة المخزون الآمن الذي تتمتع به مصر من السلع الإستراتيجية، وسياسة تنويع مصادر الإمدادات من القمح والحبوب من أكثر من 22 منشأ.

وفي سوق الحبوب الدولي تتوقع بيانات مصلحة الزراعة الأميركية المنشورة على موقعها في منتصف يونيو الماضي أن يسجل إنتاج القمح العالمي ارتفاعاً خلال العام الجاري، وأن يسجل القمح الأميركي رقماً قياسياً يبلغ 800.2 مليون طن متري، بزيادة 10.4 ملايين طن متري عن العام الماضي.

كما يتوقع أن يرتفع إنتاج القمح بالاتحاد الأوروبي إلى 140.5 مليون طن متري بزيادة 1.5 مليون طن متري مستفيداً من ظروف النمو المواتية في فرنسا والمجر وإيطاليا. بينما من المتوقع أن تظل معدلات الإنتاج في الصين على حالها عند 140.0 مليون طن متري، وهو نفس مستوى الإنتاج في العام السابق، بينما تتوقع البيانات الأميركية أن يرتفع إنتاج الهند بمقدار 3.5 ملايين طن متري، وأن يزيد إنتاج روسيا بمقدار 3.5 ملايين طن متري إلى 85.0 مليون طن متري.

في ذات الصدد يرى تحليل بمجلس الحبوب العالمي، أن من بين الأسباب التي جعلت القمح يرتفع بهذا المعدل المتواضع يوم الاثنين بعد رفض موسكو تجديد اتفاقية الحبوب، توقعات ارتفاع إنتاج القمح خلال العام الحالي 2023 عن مستوياته في الموسم الماضي.

ورفع المجلس توقعاته لإنتاج القمح العالمي لعام 2022/23 إلى مستوى قياسي بلغ 796 مليون طن، مقارنة بـ 781 مليون طن في الموسم السابق. ومع الانتهاء من حصاد القمح في نصف الكرة الجنوبي، يتوقع المجلس أن يصل إنتاج القمح العالمي في 22/23 إلى 796 مليون طن، وهو أعلى مستوى على الإطلاق.

كما توقع أن تبلغ تجارة القمح العالمية 194 مليون طن في العام الجاري، أي أقل بمقدار 3 ملايين طن عن العام السابق، ولكن بيانات المجلس تتضمن واردات أعلى بشكل حاد من قبل الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عمليات التسليم الوفير التي وصلت إلى أوروبا من أوكرانيا.

من جانبها رفعت شركة IGC المتخصصة في تجارة الحبوب توقعاتها لاستهلاك القمح العالمي إلى 789 مليون طن، بزيادة 5 ملايين طن عن العام الماضي. كما قالت إن مخزونات القمح العالمية تراجعت لعام 2022/23 بمقدار مليون طن لتصل إلى 281 مليون طن.

على صعيد تداعيات تعليق اتفاقية الحبوب على أسعار الغذاء العالمية، من المتوقع أن ترتفع أسعار الغذاء بنسبة متواضعة في حال استمرار موسكو في رفضها لتجديد الاتفاق.

وسجل مؤشر أسعار الغذاء العالمي الذي تنشره منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس العام 2022، لكنه انخفض بشكل مطرد منذ ذلك الحين.

ويرى خبراء، أن عدم تجديد الاتفاق يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الصادرات الغذائية من أوكرانيا، وبالتالي يقود إلى ارتفاع أسعار الغذاء ويسبب أضراراً بالمكاسب التي تحققت على مستويات خفض معدل التضخم العالمي.

في هذا الصدد قالت كبيرة اقتصادي السلع في مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس»، كارولين باين، إن الدول الأكثر ثراءً هي أقل عرضة للتداعيات مقارنة بالبلدان الفقيرة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقالت إنه «من الواضح أن الارتفاع المتجدد في أسعار السلع الزراعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار التجزئة للمواد الغذائية، ولكن ربما ليس بالقدر المقلق في الاقتصادات المتقدمة».

أضافت أن «هناك الكثير من التكاليف بالنسبة القمح بسبب النقل والمعالجة والتعبئة التي تحتاج إلى الطاقة». وفي الأشهر الأخيرة، تجاوز تضخم أسعار المواد الغذائية تضخم أسعار الطاقة وبات المحرك الرئيسي للتضخم في دول مجموعة العشرين.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 18.4% في بريطانيا وبنسبة 12.5% في منطقة اليورو في مايو/أيار الماضي مقارنة بمستوياتها في نفس الشهر من العام الماضي 2022. وفي ذات الصدد، قال كبير الاقتصاديين في المجلس الوطني للتسويق الزراعي (نامك) بجنوب أفريقيا، ثابيل نكونجانا، إن الإخفاق في تمديد صفقة الحبوب التي سمحت لدول البحر الأسود بتصدير الحبوب، كان مقلقًا بالنظر إلى مدى أهمية اتفاقية الحبوب في الحفاظ على أسعار الغذاء العالمية.

أضاف أن أرقام تضخم أسعار الغذاء في أبريل ومايو الصادرة عن مكتب الإحصاء بجنوب أفريقيا أشارت إلى أن أسعار المواد الغذائية في البلاد بدأت في الانخفاض. وقال: «توقعنا انخفاضا أكبر في الأشهر المقبلة، لأن البلاد تنعم مرة أخرى بوفرة الذرة وفول الصويا».

وقد تم بالفعل استيراد القمح بكميات كبيرة، ولكن من المتوقع أن يكون لعدم تجديد الاتفاق تأثير على أسعار الغذاء بجنوب أفريقيا». وتابع نكونجانا أن مؤشر أسعار الغذاء العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لشهر يونيو أظهر مدى أهمية صفقة الحبوب في الحفاظ على أسعار الغذاء منخفضة.

وقال إن مؤشر أسعار المواد الغذائية بلغ متوسطه 122.3 نقطة، متراجعاً بنسبة 23.4% من الذروة التي بلغها في مارس العام الماضي.

هاجس القمح يطارد العالم بعد تعليق روسيا لاتفاق الحبوب الأوكرانية

السلطات أعلنت عن إستراتيجيات لكبح الأسعار لكن واقع الأسواق أبرز عدم جدوى هذه الخطط

غلاء قياسي لغذاء التونسيين.. وضغوط كبيرة على الأسر

يصاحب الانخفاض النسبي لأسعار التضخم في تونس رسمياً تراجعاً في أسعار الغذاء الذي تحوّل إلى عبء على موازنات الأسر نتيجة شطط الغلاء وكلفة سلة اليومية للعائلات التي تعاني من نقص الإيرادات وتداعيات الجفاف ونقص الأمطار على توفر سلع أساسية في معيشتهم.

وتسجل أسعار الغذاء في تونس مستويات قياسية منذ أشهر، لتستمر رغم تسجيل تراجع لشهرين متتاليين في نسبة التضخم وسط توقعات باستمرار تواصل الغلاء الذي يسحق الطبقات الضعيفة والمتوسطة.

خلال شهر يونيو الماضي أعلن معهد الإحصاء الحكومي تسجيل تراجع في نسبة التضخم عند الاستهلاك إلى مستوى 9.3%، بعد أن كانت في حدود 9.6% خلال شهر مايو الذي شهد بدوره نزولا في نسبة التضخم، بعد أن كانت في حدود 10.1% في إبريل.

ورغم المنحى التنازلي للتضخم لم تعرف أسواق تونس ارتخاء في أسعار المواد الغذائية ولا سيما منها الخضر والفواكه واللحوم والبيض، ما يسبب ضغوطاً كبيرة على الأسر التي دخلت معركة مستمرة مع الغلاء.

يقول بائع خضراوات في سوق بلدي بمدينة أريانة في العاصمة تونس، مكرم غريبي، إن وتيرة الأسعار في الأسواق تسجل قفزات يومية في بعض المواد الأساسية على موائد التونسيين، ومن أبرزها الخضر والبيض.

ويؤكد تاجر الخضروات أن المواطنين من جميع الطبقات الاجتماعية يتذمرون من الغلاء، لافتاً إلى أن الأسعار المرتفعة تحد من هوامش ربح التجار الذي يعانون بدورهم من ضغوطات معيشية.

وتبيّن الأرقام الرسمية لمعهد الإحصاء أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت باحتساب الانزلاق السنوي بنسبة 15.2% ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار لحم الضأن بنسبة 36.3% وأسعار الدواجن 28.4% وأسعار الزيوت الغذائية بنسبة 21.8%.

وأعلنت سلطات تونس في أكثر من مناسبة عن استراتيجيات لكبح الأسعار وضرب شبكات المضاربة، غير أن واقع الأسواق أبرز عدم جدوى هذه الخطط بتواصل غلاء المواد الغذائية في مستويات قياسية.

ويفسر وزير التجارة السابق محسن حسن، عدم تأثير تراجع نسب التضخم على أسعار المواد الغذائية بتواصل نقص العرض الناجم عن أزمة الجفاف ونقص الأمطار وغياب استراتيجيات وطنية لضمان الأمن الغذائي للمواطنين، مؤكدا أن مجمل هذه العناصر تنعكس سلبا على المقدرة الشرائية للمواطنين بسبب الأسعار المرتفعة.

وأفاد حسن بأن تعافي الأسواق ما بعد الجائحة الصحية وصدمة الحرب الروسية الأوكرانية تأخر انعكاسه في تونس رغم تسجيل تراجع في أسعار الغذاء عالميا، مشيرا إلى أن عوامل محلية تبقي الأسعار في مستويات عالية.

ويؤكد وزير التجارة السابق وجود ترابط وثيق بين الاستقرار الاجتماعي في البلاد وتحسن أسعار الغذاء، معتبرا أن النقص في المواد الأساسية وارتفاع أثمانها إلى مستويات قياسية يثير فرضيات الحراك الاجتماعي ضد الغلاء. وأضاف أن «تونس غير قادرة على تحقيق انتظامية تزويد الأسواق بالمواد الغذائية والتحكم في الأسعار، بسبب سوء السياسات والتصرف في المنظومات الفلاحية، كما أن الدولة تفتقد لرؤية لتحقيق الأمن الغذائي وهو أمر خطير».

ورجّح المسؤول الحكومي السابق والخبير الاقتصادي أن تظل مستويات أسعار الغذاء عند مستويات عالية مع استمرار الأسباب التي نتج عنها الغلاء مشيرا إلى أن ارتفاع كلفة سلة الغذاء ستسحب التضخم مجددا نحو مستويات عالية. واعتبر أنّ نسبة التضخم المقدرة بـ 9.3 % ورغم تراجعها تبقى مرتفعة، متوقعاً أن تعود إلى مستوى رقمين مجددا خلال الربع الثالث من العام الحالي مدفوعة بزيادة الاستهلاك على امتداد أشهر الصيف والعودة المدرسية في سبتمبر القادم.

وبيّن أنّ الطلب الداخلي الذي لا يقابله ارتفاع في العرض يؤدي إلى زيادة الأسعار ونسبة التضخم مجددا. وشدد حسن على ضرورة اعتماد السلطات على سياسة تزود متحركة والاستفادة من تراجع الأسعار عالميا وتعافي سلاسل الإنتاج من أجل تحسين العرض في الأسواق المحلية مشيرا إلى أن متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يواصل التراجع منذ أشهر.

وقدرت منظمة الأغذية والزراعة في أحدث بيانات لها تسجيل انخفاض في مؤشر الأسعار خلال يونيو 2023 قدره 1.7 نقاط (1.4 في المائة) عن مستواه في مايو، مواصلاً بذلك اتجاهه التنازلي ومسجلاً متوسطاً قدره 37.4 نقاط (23.4 في المائة) أقل من الذروة التي بلغها في مارس 2022.

وبالإضافة إلى غلاء الأسعار يعاني التونسيون من استمرار نقص التموين بالمواد الأساسية ولا سيما الخبز والمعجنات والأرز والقهوة والسكر وهي مواد مدعومة من الدولة ويتم توريدها حصريا من قبل مؤسسات حكومية مكلفة بالمشتريات العمومية.

نسبة التضخم في تونس بلغت 9.3 % في شهر يونيو

مصر: جهود للحد من الاستيراد وترشيد الكهرباء توفيراً لاستهلاك الغاز

مصر تبذل جهودا كبيرة للحد من الاستيراد

أكد مدير غرفة الصناعات المعدنية المصرية محمد حنفي، ، أن هناك إقبالا من بعض الشركات العالمية التي تمتلك تكنولوجيا متقدمة لإعادة تدوير تراب ومساحيق الزنك، الأمر الذي فتح الباب أمام تصدير تلك المخلفات، وبالتالي جرى فرض رسوم صادر بواقع 5 آلاف جنيه عن كل طن، أسوة بالرسوم التي فرضت في وقت سابق على تصدير «الخردة».

من جانبه طالب مصدر مسؤول في الشركة القابضة للصناعات المعدنية بوقف العمل بقرار وزير التجارة والصناعة، والذي يسمح بتصدير أتربة ومساحيق ورقائق من زنك مقابل تحصيل 5 آلاف جنيه عن كل طن، لحاجة الصناعة المصرية لهذه المخلفات، بدلاً من استيرادها.

وأكد المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه، في تصريحات لجريدة «العربي الجديد» اللندنية، أن هذه المخلفات تتم إعادة تدويرها داخل الشركة المصرية لصناعة منتجات الزنك، إذ يصنع منها علف للحيوانات وأسمدة وشرائح معدنية، لافتًا إلى أن سعر طن مخلفات الزنك يصل إلى 35 ألف جنيه، ويتم الحصول عليها من مصانع «الجلفنة».

وأشار إلى أن أهمية تراب الزنك وغيره من مخلفات الصناعات المعدنية «الخردة» تكمن في إعادة تدويرها كمنتج جديد، في ظل ارتفاع تكاليف استخراج الخام من المناجم، والذي قد يستعصي على بعض الدول.

وكان وزير التجارة والصناعة أحمد سميرقد أصدر قرارًا باستمرار العمل بالقرار الوزاري الخاص بفرض رسم صادر على أتربة ومساحيق ورقائق من زنك بالبند الجمركي (79.03) بواقع 5 آلاف جنيه للطن، وذلك لمدة عام.

وأوضح الوزير أن إصدار القرار جاء بهدف الحفاظ على المواد الأولية والاستفادة من تصنيعها لزيادة القيمة المضافة بالصناعات المحلية، فضلا عن توفير خردة المعادن بالسوق المحلي، كونها من الخامات الأساسية اللازمة للعديد من الصناعات.

من جانبها، أكدت أماني الوصال، رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة والخارجية، أن الوزارة تعمل وفقا للقواعد والإجراءات التجارية الدولية، لإحداث التوازن بين توفير المواد الأساسية بالسوق المحلي للصناعة أو تصديرها للخارج، مشيرة إلى أنه سبق أن فرض رسم صادر على بعض أصناف الخردة وفضلات المعادن، مؤكدة أن فرض تلك الرسوم جرى بعد دراسة الأسعار بالسوق المحلية، ومقارنتها بالأسعار العالمية.